القطاع . ومن مراجعة اسماء أعضاء المجلس التشريعي ، المنتخبين والمعينين، يتضح أن كافة « عائلات » غزة ممثلة . وكذلك فقد ضم المجلس التشريعي اعضاء يمثلون او محسوبين على وجهات نظر كافة الاحزاب والتنظيمات والتجمعات السياسية الموجودة في قطاع غزة . ومعظم هؤلاء الاعضاء ، والذين كانت تتميز نقاشاتهم ووجهات نظرهم بطابعها المتقدم ، والتي كانت تتناقض في الغالب مع وجهة نظر الادارة المصرية ، انما كانوا من الاعضاء المعينين ، وليسوا من الاعضاء المنتخبين ، الامر الذي يؤكد خطة الادارة المصرية باحتواء هذه العناصر محاولة وضعها بالاطار الذي تستطيع أن تعبر فيه عن آرائها ، من دون ان يشكل ذلك اي خطر جدي ، لان وجهات النظر المتقدمة كانت مطوقة بالاغلبية ، وبالتالي من الصعب عليها أن تتحول الى قرارات .

ومن هنا فان المعبر الحقيقي عن تمخضات قطاع غزة ، ليست القرارات التي صدرت عن المجلس التشريعي ، بل طبيعة النقاشات التي كانت تجري .

ان عدم تحول وجهات النظر المتقدمة الى قرارات عملية لا تلغي اهميتها على الصعيد العملي ، فقد كانت لها نتائج غير مباشرة ، وذلك على صعيدين :

الاول : الموقف الرسمي المصري تجاه موضوع الكيان الفلسطيني ككل ، لانها في موقفها اللاحق من هذا الموضوع كانت تأخذ بعين الاعتبار ما كان يجري في القطاع ، وفي غيره ، من تجمعات الشعب الفلسطيني .

والصعيد الثاني : هو موقف القطاع ومقدار استجابته لتجربة الكيان الفلسطيني التي تولى مسؤوليتها السيد احمد الشقيري فيما بعد . سواء على صعيد درجة الحماسة والتأييد الذي قوبل به الشقيري في قطاع غزة ، او على صعيد وجهات النظر التي طرحت والصراعات التي جرت ، وما كان من الممكن لقرار الجامعة العربية بانشاء الكيان الفلسطيني ، ان يأخذ في قطاع غزة كل الزخم الذي اخذه ، لولا مرحلة الانضاج الطويلة التي مرت بها فكرة الكيان الفلسطيني ، قبل ان تأخذ الشرعية الرسمية من دول الجامعة العربية .